أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي العربي (1986ـ 2008)

أ . بوعلام مولاي *

الملخّص :

يتناول البحث دراسة أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي العربي (6198 ـ 2008) ، وكون معظم الدول العربية منتجة للنفط والغاز فإن اقتصادياتها تتأثر بتغير أسعار النفط ، لهذا شهدت الدول العربية خلال الفترة 1986 إلى يومنا هذا أزمات أدت إلى انخفاض أسعار النفط (أزمة 1986 ، حرب الخليج الثانية ، أزمة 1998 ، أحداث 11 سبتمبر بأمريكا والأزمة العالمية الحالية) ، وانعكست على الدول النفطية بانخفاض الصادرات التي تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي ويؤثر على وضع الميزانيات العامة القادمة وعلى معدل النمو الاقتصادي ، وانخفاض تمويلات الأسواق العالمية فيعني انخفاض نسبة النمو الاقتصادي في معظم الدول العربية غير النفطية . كما شهدت هذه الفترة ارتفاع أسعار النفط بعد غزو العراق 2003 وارتفاع قياسي في السنوات الأخيرة 2007 ، والنصف الأول من العام 2008 الذي قارب 150 دولار للبرميل كان له انعكاسات إيجابية بزيادة العائدات البترولية وتوفير فرص الاستثمار ومشاريع التنمية وارتفاع احتياطات الأجنبية للدول النفطية وأما الغير النفطية زيادة عائداتها من عمالها في دول العربية النفطية والاستثمارات الدول العربية النفطية فيها ، أثار سلب على كل الدول العربية بارتفاع مستوى الأسعار وظهور التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة وفاتورة الاستيراد للمنتجات النفطية بالنسبة لدول غير النفطية .

* معهد العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي العقيد أكلي محند أولحاج ، البويرة .

: ABSTRACT

The research studies the impact of oil prices on the Arab economic growth (from 1986 . (2008 _ The fact that the economies of most Arab petroleum and gas producing countries are affected by changes in oil Prices, thus the Arab countries witnessed during the period 1986 till now various crises which led to a decline in oil Prices (a 1986 crisis, the Second Gulf War, a crisis of 1998, the events of September 11th in America and the current word crisis) . These crises led to harmful and negative consequences on the States (petroleum producing countries) The rate of exports decreased which represents a large proportion of GDP . This latter affects the development of future public budgets and the rate of economic growth, in addition low funding of international markets this means lower growth rate of most economies of non _ oil Arab countries . This period also witnessed a rise in Petroleum Prices after Iraq's invasion in 2003 the oil prices reached the highest level between the last half of the year 2007and the first half of the year 2008 . It was near 150$ a barrel this had a positive impact on the increase of oil revenues and provided opportunities for investments and development projects and high reserves foreign oil countries and the non _ oil countries revenues increased from their workers who work in the Arab oil countries which led to investments of Arab States there . These affected all the Arab countries in a way that there was a high rise of prices and inflation emerged, the rising of both living costs and the import bill of petroleum products of the non oil countries .

مقدمة :

(من خلال الدور الذي يلعبه النمو الاقتصادي في الحياة الاقتصادية ، أضحى من أهم الأهداف التي تركز عليها الدول في سياستها الاقتصادية على المستويات البعيدة أو القريبة أو المتوسطة ، فمن خلال النمو الاقتصادي فقط يمكن رفع المستوى المادي للمعيشة وضمان زيادة العرض لغرض العمل ، وكذا تلبية احتياجات الحكومة حتى تقوم بواجبها بشكل أفضل لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية وغيرها .

نظرا لمجمل الدراسات التي تمحورت حول النمو الاقتصادي ، فإن معالمها باتت غير واضحة عند الدول ذات الاقتصاد النامي التي لا يزال نموها الاقتصادي يتحقق بفضل ارتفاع مداخيل النفط بالإيجاب أو بالسلب على جميع القطاعات ، وهذا ما يعني بأن معظم الدراسات التي تقوم الحكومة ، تصب مجملها في الصناعة النفطية والتخلي تقريبا عن القطاعات الأخرى . كما لا يخفى علينا الدور الذي لعبه قطاع المحروقات في رفع العوائد المالية ، لتوجيه دواليب الدولة عموما والاقتصاد خصوصا . باعتبار هذا النظام أداة أساسية لتعديل الاقتصاد الكلي ، وهذا خلال السبعينيات ومنتصف الثمانينات حيث شهد هذا العقد نمو سريعا ومرده المستويات التي كانت تحقق في أسعار النفط الخام في الأسواق المالية ، وتراجعت معدلات النمو بعد أزمة 1986 ، بفعل تراجع أسعار النفط . وكون الدول العربية معظمها تقريبا دول منتجة للنفط والغاز[1] فإن اقتصادياتها مرتبطة بمورد النفط ، فأي انخفض في أسعاره تؤدي إلى تراجع في نمو الإنتاج .

إذا ما قمنا بقراءة للسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الدول العربية سواء في الاقتصاد الموجه أو المختلط ، نجدها كانت ولا تزال رهينة تقلبات أسعار البترول ، ولم تستطيع الدول أن تنمي اقتصادها خارج قطاع المحروقات . من خلال هذا المقال سنحاول دراسة العلاقة بين التغيرات في أسعار النفط والنمو الاقتصادي العربي .

(1) الدول العربية معظمها تقريبا دول منتجة للنفط والغاز ، باستثناء دولتين أو ثلاث ، يعني اليمن مصدر للنفط ، مصر مصدرة للنفط والغاز والسودان كذلك ، باستثناء تونس والمغرب وفلسطين ولبنان ، وسورية مصدرة للنفط والغاز ، دول الخليج كلها مصدرة للنفط والغاز أيضا ليبيا والجزائر ، فالدول العربية بشكل متفاوت يعتمد اقتصادها على إنتاج النفط والغاز وتصديره ،

مشكلة البحث :

تتمثل المشكلة في التطرق إلى الجوانب المختلفة لظاهرة التأثير الذي تحدثه أسعار النفط على النمو الاقتصادي العربي خلال الفترة (1986 ـ 2008) . لذلك وجدنا أنه من المفيد أن تتقصى الدراسة الجوانب التالية :

ـ مدى تأثر النمو الاقتصادي بالأزمات التي أحدثتها التغيرات على مستوى مؤشرات أسعار البترول .

ـ العلاقة الموجدة بين النمو الاقتصادي والتغيرات في أسعار النفط .

ـ انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية على الدول العربية في ظل التقلبات التي تشهدها أسعار النفط .

ـ التأثير الحقيقي الذي تحدثه أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1970 ـ 2006 .

عرض الموضوع :

(ومن أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة من خلال هذا المقال ، اقترحنا أن نعالج الموضوع على مرحلتين :

ـ الأزمات الاقتصادية العالمية وأثارها على البترول والنمو الاقتصادي العربي (1986 ـ 2008) .

ـ أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري (1970 ـ 2006) .

أولاً : الأزمات الاقتصادية العالمية وأثارها على البترول والنمو الاقتصادي العربي (1986 ـ 2008) :

تأثرت الأسواق البترولية بشدة لعدة عوامل وهي :

أزمة انخفاض أسعار النفط لـ 1986 :

في نهاية عام 1986 قامت الأوبك بفرض سقف الإنتاج تضمن حصصا فردية التزمت بها الدول الأعضاء واستقرت مستويات الأسعار في جميع الأسواق . لعل الحرص على تنفيذ هذا يكون بداية لمرحلة جديدة تعيد للمنظمة وحدتها وتمسكها خاصة إنها تشمل جانبي الإنتاج والأسعار

وقد دعم جهودها في هذا الشأن مساندة بعض المنتجين خارج الأوبك خاصة النرويج التي خفضت إنتاجها بمقدار 80 ألف ب/ي سنة 1987 وبالتالي ظهر الأثر الإيجابي لقرارات الأوبك حيث أدت إلى ارتفاع الأسعار إلى 18 دولار للبرميل سنة 1987 .

أثر الأزمة على الدول العربية :

أحدث الانهيار السريع في منتصف الثمانينات أثارا خطيرة على الاقتصاد العربي ولكن بنسب متفاوتة ، فالدول الغنية في المنظمة مثل السعودية ، الكويت ، الإمارات . . . هي أقل تضررا ، فالخسائر التي تواجهها مركبة من انخفاض الدولار وأسعار الفائدة ، فهي دول مقرضة واستثماراتها في الخارج كبيرة . مثلا تبلغ استثمارات الكويت نحو 850 مليون دولار والعائد يكون تقريبا مساويا لصادرات البترول المستخلصة وحاجتها الداخلية غير كبيرة ، ونفس الشيء مع السعودية صادرتها كانت ست أضعاف الكويت من البترول . أما الجزائر التي لها نمو سكاني (يزيد عن 3% سنويا) فإن أي انخفاض في أسعار النفط بـ 1 دولار يؤدي بانخفاض 500 دولار في إيراداتها .

وتراجعت الصادرات البترولية إلى 71 مليار دولار سنة 1987 أي ما يعادل 43% بداية الثمانينات ، وتقلصت الواردات الإجمالية من السلع والخدمات التي بلغت سنة 1987 حوالي 122مليار دولار أي 66 % ما كانت عليه سنة 1980 ، وزيادة عدد السكان حوالي 21 % فإن متوسط الفرد من الناتج قد تدهور بما يعادل 5 % سنويا مقارنة بعام 1980 .

كما انخفضت مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي[1] ، ففي سنة 1980 كانت 49% بينما عام1986 وصلت إلى 17.5% ـ أي حوالي 199مليار دولار ـ إلى 63 مليار دولار . وارتفاع نسبي للقطاعات غير البترولية حيث سيطر قطاع الخدمات والتوزيع بالنسبة لمكونات الناتج المحلي الإجمالي وزادت لتصل إلى 50% سنة 1986 . وحافظ قطاع البناء والتشييد على مساهمته النسبية ليحقق زيادة معتدلة وصلت 10% بينما حصل العكس في هذه الفترة بالنسبة للقطاع

(1) عبد العزيز الوتاري : « المواد النفطية وأثارها على التنمية في الوطن العربي » ، المجلد 15 ، العدد55 ، 1989 ، ص21 .

الزراعي والصناعات التحويلية والكهرباء إذا ارتفعت بـ 11% تقريبا ، وفي ميزان المدفوعات حققت فائض في بداية الثمانينات ، وبدأ ظهور العجز منذ سنة 1982 حتى وصل سنة 1986 حوالي 11.6 مليار دولار وأدى إلى إعادة النظر في خطط التنمية مثلا تخفيض الإنفاق الحكومي وترشيد الاستهلاك .

الأزمة الخليجية الثانية (1991 . 1990) :

أدت أزمة الخليج[1] إلى انقطاع الإمدادات البترولية من العراق والكويت (2.5 م*ب/ي*[2] من العراق و1.5 م*ب/ي* من الكويت) لكن الدول العربية عوضته من 66 م*ب/ي* في سنة 1989 إلى 67 م*ب/ي* عام 1990 . وانخفضت قليلا في سنة 1991 ، وصلت مساهمة الدول العربية حوالي 26% ومساهمة الأوبك نحو 37.5 % سنة 1990و 38% عام1991 .

لقد كان لأزمة الخليج أثار وأبعاد خطيرة على الاقتصاد العربي ، إذ شملت كافة نواحي الحياة وأول مظهر من مظاهر التأثير تتمثل في الإنخفاض الحاصل في العائدات البترولية بـ 96 مليار دولار سنة 1991 مقابل 101 مليار دولار عام 1990 . وهو الأمر الذي نرجعه أولا إلى تدني أسعار النفط بحوالي 16% . ولأن العراق لم يصدر إنتاجه سنة 1991نتيجة الحضر الاقتصادي المفروض عليه ولم يستأنف عملية التصدير إلا في سنة 96 وفقا لصيغة النفط مقابل الغداء . والأمر نفسه بالنسبة للكويت وذلك في بنهاية العام ، والمظهر الثاني خسائر الحرب التي أدت إلى الانخفاض في النمو الاقتصادي ، أما الثالث الإنخفاض في الإنفاق الحكومي في معظم الدول العربية .

تدهور الأسعار النفط في 1998 :

خلال سنة 1998 حدث اختلال كبير في ميزان العرض والطلب[3] فأحدث تدهورا في أسعار النفط التي سجلت مستوى أقل من 10 دولارات في ديسمبر 1998 ، بعدما تخطت الأسعار الخامات سلة الأوبك نحو 23.5 دولار في ديسمبر 1996 . وتدنى معدل السعر بـ34.3 % مقارنة بسنة

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1992 ، ص79 .
(2) م*ب/ي* : مليون برميل يوميا .
(3) سمير التنير ، « التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ، ماضيها ، وحاضرها » ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ، 2006 ، ص28 .

1997 ، ومن جملة الظروف التي أدت إلى هذا الانهيار هي : ضعف الطلب العالمي وتراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي من 4.1 % في سنة 1997 إلى 2 % عام 1998 بسبب[1] : القرار الخاص على دولة العراق (النفط مقابل الغذاء) ، زيادة الإنتاج خارج الأوبك ، والأزمة الاقتصادية في دول جنوب شرق أسيا .

بذلت الدول المنتجة خاصة الدول الرئيسية (السعودية ، إيران وفنزويلا) جهودا كبيرة من خلال التنازلات المقدمة بغية التوصل إلى اتفاق مارس 1999 ، بتخفيض مستوى إنتاجها . وهكذا بدأت تظهر بوادر الانفراج وارتفاع الأسعار تدرجيا على المستوى العالمي .

إنعكاسات الأزمة الأمريكية على أسعار النفط :

تعرضت أسعار البترول بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في أمريكا لهبوط شديد ، وانخفضت إلى أقل من 17 دولار للبرميل ، مما أدى إلى انخفاض عائدات الأوبك البترولية خلال ذلك العام ، حيث سجلت حوالي 212.2 بليون دولار بانخفاض قدره 18.5 % مقارنة بسنة 2000 . الأمر الذي كان له الأثر سلبي على النمو في اقتصاديات الدول العربية ، كما أثر تراجع أسعار الفائدة في المنطقة العربية على برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيت النقدي ، ولمواجهة الانخفاض في الأسعار أعلنت دول الأوبك في 14 نوفمبر تخفيض الإنتاج بحوالي 1.5 م/ب/ي بداية من جانفي 2002 ، شريطة أن تتبع الدول الغير الأعضاء نفس السياسة البترولية[2] .

الأزمة العراقية :

لقد ارتفع سعر النفط بعد غزو العراق من قبل القوات الأمريكية في مارس 2003 ، وهو ثامن أكبر مصدر للبترول في العالم . سعى جورج بوش الابن إلى ضرب العراق لأسباب عدة ، منها ما هو رئيسي كالسيطرة على منابع البترول العراقية ، التي تعتبر ثاني أكبر احتياطيات بترولية بعد السعودية على مستوى العالم ، حيث بلغت 112.500مليون برميل في نهاية

(1) منظمة الأوبك الدورة السادسة عشر لأساسيات صناعة البترول والغاز ، الكويت : (10ـ15) أفريل ، 1999 . ص71 .

(2) حسين عبد الوهاب شارب : تقرير عن مؤتمر الوقود الأوروبي الثالث . باريس : 2002 نشر في مجلة النفط والتعاون العربي المجلد 38 . العدد 102 . ص 169 .

2001 مقابل 262.697 مليون برميل للسعودية . وعلى ذلك استمر سعر البرميل بحوالي 28.11 دولارا طيلة سنة 2003 ، إلى أن حدث في الفصل الثالث من 2004 إرتفاعا إذ بلغ سعر البرميل حوالي 34.75 دولارا . قابله ارتفاع الإنتاج العالمي من النفط من 2.7 م/ب/ي في 2002 إلى 3.4 م/ب/ي في[1] 2004 وكانت تلك أكبر زيادة في تاريخ التجارة النفطية .

ظاهرة ارتفاع أسعار النفط وأثرها :

شهدت الاقتصاديات العربية في الفترة الأخيرة ارتفاعات غير متوقعة في أسعار النفط ، حيث كانت لها من دون شك انعكاسات كبيرة على الأوضاع والسياسات الاقتصادية في جميع الدول العربية . ولم يقتصر تأثير هذه الظاهرة كما يبدو على الدول النفطية ، بل كذلك على الدول العربية غير النفطية .

وصل سعر البرميل في أكتوبر 2004 إلى 49.78 دولار رغم أن السوق شهدت بعض الارتياح بين الحين والأخر وتعددت الأسباب الكامنة وراء الارتفاع المتواصل لأسعار النفط فيمكن الحديث عن المشاكل السياسية في : العراق ، نيجيريا ، شركة النفط الروسية العملاقة يوكوس وفنزويلا ، والاقتصادية التي تمثلت في زيادة غير مسبوقة في الطلب العالمي المدعمة بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في كل من أمريكا أوربا الصين والهند وغيرها ، كما بلغت الأسعار 54.41 دولار للبرميل خلال سنة 2005 ، أخذت الحكومات الأوربية والأمريكية في التعبير عن تخوفها من توقعات النمو المبرمجة لديها بسبب الارتفاع المتواصل في أسعار النفط الذي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي العالمي[2] كما أن الطلب المتزايد على البترول في السوق العالمية خاصة الهند والصين أدى إلى زيادة في مستويات أسعار البترول ، حيث وصل في شهر أفريل 2006 إلى 70.26دولار للبرميل ، وفي شهر نوفمبر من عام 2007 قاربت من حاجز 100 دولار أمريكي للبرميل ، مما أدى إلى فقدان السيطرة على استقرار الأسعار وارتفاع مقلق لمستويات التضخم . وهنا تفاوتت السياسات الاقتصادية للدول العربية في التعامل مع هذه الظاهرة . غير أن هذا السعر

(1) موقع الإلكتروني لمنظمة الدول المصدرة للنفط . (http ://www . opec . com)

(2) ضياء مجيد الموسوي : « ثورة أسعار النفط 2004 » ، الديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر . 2004 . ص81 .

صاحبته مجموعة من التأثيرات الجانبية فزيادة الإيرادات النفطية ساعدت على تحسين معدلات النمو الاقتصادي الذي يقدر بحوالي 6 في المائة خلال السنوات الثلاث الماضية مقابل نسبة لا تزيد على 3.6 في المائة خلال التسعينات . إن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي زاد توافر فرص الاستثمار ومشاريع التنمية ، كما أدى إلى خلق فرص عمل ساعدت على تخفيف معدلات البطالة وفي بعض الحالات تحسين مستويات المعيشة .

كما لوحظ ارتفاع كبير في مستوى الاحتياطات الأجنبية للدول العربية خلال هذه السنوات ، مع تراجع ملموس في مديونية القطاع العام ، حيث عمدت أغلب الدول العربية إلى التسديد المسبق للمديونية نتيجة ارتفاع عائداتها النفطية ، مثل اليمن والجزائر وسوريا وعمان والسعودية والكويت ، بالإضافة إلى زيادة تحويلات اليد العاملة العربية في الدول النفطية ، كما انعكست هذه التأثيرات كذلك إيجابا من خلال زيادة التجارة والسياحة والاستثمارات البينية للدول العربية . قد يكون هناك بعض الآثار الإيجابية للدول العربية غير النفطية من جراء ارتفاع أسعار النفط ، بزيادة الطلب على فرص الاستثمار بدول هذه المجموعة نتيجة الازدهار النفطي في منطقة الخليج العربي ، أو زيادة مواردها من خلال عوائد عمالها بدول الخليج والدول الأخرى المصدرة للنفط .

كما انعكست سلبا على بعض الدول العربية بسبب انخفاض قيمة سعر صرف الدولار وظهور التضخم ، وارتفاع تكاليف المعيشة في شكل كبير وهو ما أدى إلى تدهور المستوى المعيشي لكثير من الأفراد ناهيك عن ما تعانيه الدول العربية غير النفطية من ارتفاع فاتورة استيراد المنتجات النفطية .

بالرغم من المستويات التي وصلت إليها أسعار النفط في الفترة الأخيرة ، غير أنه يبقى على الدول المنتجة وخاصة الدول العربية ألا تقع في الفخ الذي وقعت فيه خلال فترة السبعينيات وعليها أن تطور أساليب فعالة للاستفادة من الارتفاعات الحاصلة في أسعار النفط في الوقت الحاضر ، فالدول النفطية حاليا تشكل واردتها من النفط (70 إلى 80 %) من إيرادات الخزينة العامة على العكس ما نشاهده في معظم الدول العالم غير النفطية التي تقوم في الأساس ميزانياتها على الجباية الضريبية ، فقد حقق العالم العربي معدل نمو اقتصادي ارتفع إلى 5 %من الناتج المحلي

الإجمالي وهذا راجع إلى ارتفاع في أسعار النفط ، أي أن النفط يعد سلعة محورية في الدول العربية ، ففي الدول النفطية يمثل ارتفاع الأسعار زيادة مباشرة في الميزانية العامة أما بالنسبة للدول الغير النفطية (لبنان ، فلسطين ، تونس ، المغرب) يظهر الأثر من خلال زيادة معدل تحويلات العاملين العرب والأجانب في الدول المنتجة[1] .

الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية :

إن عكست الأزمة المالية الأميركية على معظم اقتصاديات دول العالم حتى إنها أصبحت تلقب بالأزمة المالية العالمية . وبما أن الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي فإنها سوف تتأثر بهذه الأزمة ، الآثار السلبية يمكن ملاحظتها من خلال انخفاض الصادرات إلى الدول المتقدمة ، بالإضافة إلى انخفاض تمويلات الأسواق العالمية سواء لتمويل التجارة الخارجية أو الحكومات والقطاع الخاص في الدول النامية . ويعني هذا انخفاض نسبة النمو الاقتصادي في معظم الدول العربية غير النفطية وربما حتى نمو سالب في بعضها . أما بالنسبة للدول النفطية فإن صادراتها تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي ، ويعتبر النفط هو المصدر الرئيسي للدخل الوطني بهذه الدول . وقد لوحظ جراء تداعيات الأزمة انخفاض أسعار النفط من حوالي 150 دولارا للبرميل في شهر جويلية الماضي إلى حوالي 40 دولارا للبرميل حاليا ، أي بانخفاض نسبته 75٪ . ومما لا شك فيه أن هذا الانخفاض الحاد سيؤثر على وضع الميزانيات العامة القادمة وعلى معدلات النمو الاقتصادي ، إذ أن معدلات النمو في النصف الثاني من العام 2008 والعام 2009 ستنخفض مقارنة بمعدلات عام 2007 والنصف الأول من العام 2008[2] . فما يحصل هو إما عملية تصحيحية في الدول التي عرفت نموا سابقا غير طبيعي أو هو انكماش محدود لنسبة النمو ، خصوصا وأن الدول النفطية لها الموارد الكافية لتجنب انهيار الإنفاق المقرر في الميزانيات الحكومية ، ومن غير المرجح أن تنزل أسعار النفط خلال هذه السنة إلى مستوى يهدد هذه الميزانيات .

تتأثر الدول العربية (حسب حجم العلاقات الاقتصادية المالية) والعالم الخارجي . فالدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي

(1) ضياء مجيد الموساوي ، م ، س : ص83ـ84 .

(2) موقع الإلكتروني صندوق النقد العربي . (http ://www . amf . org . ae)

المرتفعة تتأثر بهذه الأزمة وتقدر استثماراتها بالخارج بحوالي 2.4 تريليون دولار ، أما بالنسبة لدول ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المحدودة ، فسيكون التأثير عليها محدودا .

ثانياً : أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري (1970-2006)

كون الجزائر بلد له إنتاج محدود من النفط وباعتباره عصب الاقتصاد الوطني ، فإن حققت أسعار النفط معدلات جيدة ينتعش اقتصاد البلد ويشهد عهد من النمو الاقتصادي المرتفع (تراوح ما بين 6 ـ 7 %) ، كما حدث في السبعينيات إلى منتصف الثمانينات ، وإن حدث تراجع في أسعار النفط فإنه ينعكس سلبا ، ويكون تأثيره مباشرا على جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية ، ينتج عنه تراجع في النمو الاقتصادي لعقد من الزمن ، مثل ما حدث في النصف الثاني من الثمانينات ، وتفاقم المشاكل الاجتماعية ، مما أدى بالجزائر إلى إعادة النظر في سياستها الاقتصادية وتبنيها نظام اقتصادي جديد ـ اقتصاد السوق ـ[1] وكذا استفادتها من مساعدات صندوق النقد الدولي من أجل إعادة بعث اقتصادها من جديد في إطار برنامج الإستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي ، لكنها لم تحقق ما كانت تصبو إليه ، وهذا راجع إلى التدني الحاصل في أسعار النفط خاصة في 1998 ، وكذا المشاكل السياسية والاجتماعية وعلى رأسها المشكل الأمني ، مما أضعف معدلات النمو الاقتصادي في السنوات 1991 ، 1993 ، 1994 ، حيث بلغ على التوالي : 1.2% ، 2.1% ، 0.9% .

ومع حلول القرن الواحد العشرين باشرت الحكومة الجزائرية في جملة من الإصلاحات الاقتصادية للنهوض من جديد وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين ، من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 ـ 2004) وبرنامج المخطط الخماسي (2005 ـ 2009) الذي استعملت فيها الفائض المالي المحقق من طرف قطاع المحروقات ، بسبب الارتفاع في أسعار النفط ، مما أدى لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مقبولة التي تراوحت

(1) تومي صالح وشقبقب عيسى : محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري خلال فترة (1970-2002) ، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارة ، جامعة الجزائر ، العدد 12 ، 2005 ، ص 12 .

مابين (2.5 إلى 6.9 %)[1] .

برغم كل هذه الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية ، لم تستطيع الدولة الجزائرية وضع سياسة اقتصادية تنموية خارج قطاع المحروقات ، تبقى مبنية على قطاع المحروقات وخاصة مستوى أسعار النفط التي تصل إليه . لتوضيح ذلك أجرينا دارسة قياسية على الاقتصاد الجزائري حاولنا من خلالها تفسير متغيرة النمو الاقتصادي ممثلة في (الناتج الداخلي الخام) بعدد من المتغيرات الاقتصادية وهي سعر البترول ، سعر الصرف ، معدل التضخم ، حجم الاستثمار خلال الفترة (1970 ـ 2006)[2] . وبعد عدة من محاولات تقدير النموذج فتوصلنا إلى نموذج مقبول من الناحية الإحصائية والاقتصادية يمكن عرضه من خلال الجدول التالي :

المتغيرات	المعالم	(St (tc	معنوية المعالم
الثابت	36010.01	2.722	0.0103
سعر البترول	578.4629	3.359	0.0020
الاستثمار	0.017023	2.741	0.0099
Fcal	R^2	DW	scr
270.02	0.96	1.60	7.73

(نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها ، أن سعر النفط له تأثير إيجابي على الناتج المحلي الخام أي على معدلات النمو الاقتصادي ومعنى هذا أن كل زيادة لأسعار البترول بـ 1 % تتبعها زيادة بـ 578.462 % في الناتج الداخلي الخام هذا ما يدل على أن سعر النفط له دور كبير في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي ، أي له علاقة طردية مع النمو الاقتصادي . وهو أهم مقياس لتغيراته ، حيث كلما ارتفعت أسعار البترول سجل فائض اقتصادي في الميزانية ، وإن حدث العكس تظهر اختلالات واضطرابات

(1) مصالح رئيس حكومة الجزائر : معطيات حول تطور التنمية ، مارس 2005 . ص01 .
(2) مصدر المعطيات : الديوان الوطني للإحصائيات ، وزارة المالية .

اقتصادية والتي تؤثر على جميع القطاعات المتبقية .

(أما بالنسبة للاستثمار فهو أيضا له تأثير ايجابي على الناتج المحلي الخام . أي كل زيادة بـ 1 % في الاستثمار ، ترافقها زيادة بـ 0.017027 % في الناتج الداخلي الخام ، مما يدل على أن الاستثمار يشكل دور هو الأخر في التأثير على مستويات النمو الاقتصادي لكن بنسبة أقل وذلك يمكن إرجاعه إلى غياب استثمار إنتاجي ينعكس إيجابا على الطاقة الإنتاجية للجهاز الإنتاجي الجزائري والذي يظل راكدا بالرغم من كل التحفيزات الجبائية مثلا التي تمنحها الدولة سواء للمستثمرين المحليين أو الأجانب ، كما يمكن إرجاعه إلى غياب مناخ ملائم لاستقطاب استثمارات أجنبية تخلق قيمة مضافة وتساهم في النمو الاقتصادي الوطني ، أما سعر الصرف وهو الأخر له تأثير على معدلات النمو الاقتصادي من خلال قيمة سعر الصرف الدينار بالعملات الأخرى (العملات الصعبة) .

المقترحات :

بعد الدراسة التحليلية والقياسية التي أجرينها لعلاقة النمو الاقتصادي العربي بأسعار النفط ، يمكن الخروج بجملة من التوصيات :

1ـ الحاجة إلى المزيد من جاذبية الدول العربية لرؤوس الأموال والاستثمار ، وإعطاء الأهمية للاستثمارات خارج قطاع المحروقات لتحقيق نوع من التوازن بين القطاعات .

2ـ التسريع في وتيرة الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تعزيز الحوافز لدى القطاع الخاص على الاستثمار .

3ـ ينبغي إعادة النظر في دور المحروقات في التنمية الاقتصادية ليس من خلال زيادة الصادرات بل عن طريق تنويع مشتقاتها والاستفادة من كل أنواع المواد التي تنتج عن النفط الخام .

4ـ تعتمد الدول العربية على منتج واحد فقط يتمثل في النفط أو الغاز أو خلافه ، حتى لا تقع هذه الدول في نفس المشكلة التي تعرضت لها في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ، يجب عليها تنويع المنتجات حتى تستفيد بشكل كبير خلال السنوات المقبلة في تنويع مصادر الدخل وفي حدوث تنمية اقتصادية مستديمة .

5ـ الحاجة إلى مزيد من تنظيم وتطوير الأسواق المالية العربية لتأكيد دورها في تعبئة المدخرات لتمويل المشاريع والاستثمارات المنتجة .

6ـ نتيجة للإرتفاع الكبير في أسعار النفط وما ترتب عليها ، يجب وضع السياسة النقدية العربية التي يكون لها دورها في التعامل مع الدورات الاقتصادية ومكافحة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار . وتغير أسعار الصرف العالمية .

7ـ العمل الجدي في وضع منشآت للبحث العلمي وتشجيع الخبرة العربية في جميع المجالات .

8ـ ضرورة زيادة مستويات الحرية الاقتصادية والشفافية في الدول العربية .

9- إيقاف النهب الذي تمارسه الدول الصناعية المتقدم لثروات الدول العربية ، وإعادة توزيع الثروة العالمية . كما أنه على البلدان العربية أن ترتب أوضاعها الاقتصادية والسياسية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في التنمية والتكامل ، مستفيدة من التحولات العميقة والاستفادة القصوى من بعض الجوانب الإيجابية في الاقتصاد العالمي المعاصر .

10- استغلال تحسن المداخيل النفطية التي تستفيد منها الدول العربية وخصوصا الجزائر في ظل الارتفاع الحاصل في أسعار النفط لتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية والتي تعد الرهان الوحيد لتحقيق نمو اقتصادي مستمر سمح بحل المشكلات الاقتصادية التي تتخبط فيها هذه الدول .

وفي الأخير يمكن القول أنه مازال بيد العرب إمكانية استخدام سلاح النفط ، فالتقديرات الاقتصادية تشير إلى أن بحلول عام 2020 سيتضاعف الاعتماد الأمريكي على المصادر الخارجية من النفط وأن الاكتشافات الجديدة لن تفي بالغرض الأمريكي . ولكن المهم أنها كيف تستفيد بشكل كبير خلال السنوات المقبلة في إيجاد مصادر جديدة للنمو والدخل ، تحل محل الثروة النفطية . مما يستوجب الحرص على مواصلة عملية التحديث والتطوير وفق إطار شفاف يهدف إلى تحقيق تحسن مستمر وفي حدوث تنمية مستديمة .

قائمة المراجع :

الكتب :

/1 سمير التنير ، «التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ، ماضيها ، وحاضرها» ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ، 2006 .

/2 ضياء مجيد الموسوي : «ثورة أسعار النفط 2004» ، الديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر . 2004 .

/3 عبد العزيز الوتاري : «المواد النفطية وأثارها على التنمية في الوطن العربي» ، المجلد 15 ، العدد55 ، 1989 .

/4 نواف الرومي : «منظمة الأوبك وأسعار النفط الخام» ، ليبيا ، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان . 2000 .

المجلات والتقارير :

/1 تومي صالح وشقبقب عيسى : محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري خلال فترة (1970 - 2002) ، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارة ، جامعة الجزائر ، العدد 12 ، 2005 .

/2 حسين عبد الوهاب شارب : تقرير عن مؤتمر الوقود الأوروبي الثالث . باريس : 2002 نشر في مجلة النفط والتعاون العربي المجلد 38 . العدد 102 .

/3 التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1992 .

/4 المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعية للسداسي الثاني من سنة 1995 .

/5 منظمة الأوبك الدورة السادسة عشر لأساسيات صناعة البترول والغاز ، الكويت : (10 - 15) أفريل 1999 .

الوثائق :

/1 مصالح رئيس حكومة الجزائر : معطيات حول تطور التنمية ، . مارس2005 .

/2 من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) .

/3 من معطيات البنك العالمي ، 2006 .

إنترنيت :

/1 منظمة الدول المصدرة للنفط . (http : //www . opec . com)

/2 صندوق النقد الدولي . (http : //www . imf . org)

/3 صندوق النقد العربي . (http : //www . amf . org . ae)